



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المصالحة الخليجية وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية - الخليجية

مفيد الزبيدي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المصالحة الخليجية وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية - الخليجية

مفيد الزبيدي*

يمكن القول إنّ الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 هو الإطار الذي حدّد مستقبل العلاقات العراقية-الخليجية؛ إذ واجه العراق عدداً من التحديات، ومنها علاقاته الخارجية التي سعى لتحسينها، لا سيّما مع دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أن تحقّقت المصالحة الخليجية في بداية عام 2021، حينما نجحت دول مجلس التعاون بالتوصل لمصالحة مع قطر في (قمّة العلا) التي عُقدت في المملكة العربية السعودية.

وبذلك تهتم هذه الدراسة في محاولة فهم مدى تأثير المصالحة الخليجية على العلاقات العراقية-الخليجية في المستقبل.

في البدء لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الغزو العراقي للكويت في 2 آب/ أغسطس 1990 أذى إلى حالة عدم توازن في العلاقات العربية-العربية، وأصبحت علاقات العراق مع دول مجلس التعاون بالتوتّر⁽¹⁾، مع ظهور أزمات إقليمية هدّدت أمن واستقرار المنطقة واستقرارها، وصولاً إلى الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، الذي شكّل مرحلة جديدة في النظام الإقليمي العربي بأسره. في حين سلك العراق سياسة تقوم على بناء علاقات طيبة مع دول مجلس التعاون، ونجح في ذلك إلى حدّ كبير، إذ اعتمدت السياسة العراقية بعد عام 2003 نهجاً يقوم على الابتعاد عن الخلافات والصراعات بين الدول، ومنها علاقاته مع دول مجلس التعاون، والتي سارت سيراً ودياً - بعد عام 2010 - قائماً على المصالح المشتركة، وافتتح العراق سفارات له في تلك الدول، وبادرت هي الأخرى بعد سنوات إلى فتح سفارات لها في بغداد أيضاً⁽²⁾.

1. فيصل أبو صليب، «المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة 43، العدد 4، جامعة الكويت، (2015)، ص 122.
2. محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام 2003، الطبعة الأولى، (بغداد: بيت الحكمة، 2018)، ص 85.

* أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة بغداد.

ثم واجهت دول المجلس موقفاً محرّجاً إزاء العراق، بعد أن توّصّل إلى اتفاقية بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، نصّت على انسحاب القوات الأمريكية في عام 2011، وبدء مرحلة جديدة في العلاقات العراقية-الأمريكية؛ كانت صورتها غامضة عند الخليجيين في تلك المرحلة، وعقدت دول المجلس قمةً في الرياض في 18 كانون الأول/ ديسمبر عام 2011، أكّدت -في البيان الختامي- تحوّلها من حدوث فراغ سياسي، أو أمني يتركه الوجود الأمريكي في البلاد، ممّا قد يؤدّي إلى عدم الاستقرار، واعتقدت أنّ خروج القوات الأمريكية سيجعل من إيران دولةً إقليميةً كبرى في المنطقة، وتقبل الكفّة لها ممّا يزيد من مساحة تدخّلها في الشأن العراقي، مع وجود علاقات إستراتيجية ثابتة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس بالأساس، انعكست في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما في بناء تحالف أمني قوي ومتعدّد الأطراف معها.

وكان توقيع الاتفاق النووي (5+1) بين إيران والدول الغربية في حزيران/ يونيو 2015 نقطةً فارقةً للولايات المتحدة الأمريكية، وفي إعادة رسم إستراتيجية للمنطقة، وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة التسويات السياسية التي تجسّدت في لقاءات عقدت في قطر بمشاركة (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، ودول مجلس التعاون الخليجي)، والتي حاولت واشنطن عن طريقها طمأنة دول الخليج بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران بوجود رغبة حقيقية؛ لإنهاء الأزمات في المنطقة، وأنّ الاتفاق يحوّل إيران إلى دولة شريكة مهمة في حل أزمات المنطقة، وأكّد جون كيري وزير الخارجية الأمريكي، بأنّ الاتفاق النووي الإيراني سيعزّز أمن دول الخليج «وأنّ الحوار هو أفضل خيار فيما يتعلّق بالملف النووي الإيراني، وأنّ أمريكا ملتزمة بأمن منطقة الخليج واستقرارها»، مع الإشارة إلى إشراك إيران في هيكلية النظام الإقليمي، وإعادة رسم النظام الإقليمي الخليجي بما فيه ملف الإرهاب في العراق، والنظر في الإستراتيجية الأمنية الخليجية⁽³⁾.

وكانت دول مجلس التعاون تعتقد أنّ العراق بوضعه الذي وصل إليه يمثّل مصدر عدم استقرار في منطقة الخليج، وقد يشكّل عمقاً إستراتيجياً لإيران يؤثّر على أمن دول المجلس، وربّما يتحوّل العراق في ظل سيطرة تنظيم «داعش الإرهابي» على أجزاء من أراضيه بعد عام 2014، إلى قاعدة للإرهاب تهدّد دول المجلس، وقد يمتد خطره إلى أراضيه كما حصل في بعض العمليات الإرهابية في المملكة العربية السعودية والكويت عام 2015، فضلاً عن وجود هذا التنظيم في اليمن أيضاً، وهناك حاجة خليجية لمواجهة الإرهاب بعد أن انضمت دول المجلس لمكافحة في ظل

3. "Kerry-atiah-qatar-metting-iran", 03/08/2015, accessed on 3/7/2021 at: <http://Arabic.cnn.com/middle east>.

التحالف الدولي، مع التأكيد على أهمية المسار السياسي لحلّ الأزمات في العراق، ومنها إعادة بناء المؤسسات السياسية، وإقامة المصاحلة الوطنية، والمخاوف من تأثير الأوضاع فيه لتشكّل مخاطر على وحدته وتقسيم أراضيه، وربما انتقال أزماته إلى دول المجلس في المستقبل.

في حين أنّ التهديد الأخطر هو الذي تتصوّره إيران في منطقة الخليج، إذ يتعلّق أساساً بالسياسات الأمنية لمجلس التعاون، التي تعتمد الحماية الخارجية، وتميل إلى تعطيل شعور إيران بالأمن، وإنّ اعتماد دول مجلس التعاون على الولايات المتحدة الأمريكية في أمنها يشكّل تهديداً جدياً لإيران، ومع انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان؛ إلا أنّ إيران ما زال لديها موقف إزاء الوجود الأجنبي في الخليج، بأنّه يشكّل تهديداً لأمنها القومي⁽⁴⁾.

وعلى أساس ما تقدّم، سمحت الخلافات العربية-العربية لِقوى إقليمية ودولية للتدخل في الشؤون العربية، وتحقيق أهدافها، أو إقامة تحالفات مع قوى خارجية بالصد أحياناً من المصالح العربية؛ بسبب اتجاه الدول العربية إلى التحرك بصورة أحادية إزاء المخاطر التي تهدّد أمنها من دون التنسيق العربي-العربي.

المصاحلة الخليجية (قمة العلاء) 2021

في واقع الحال، لم يكن العراق ذلك البلد العربي الذي يمكن أن يلعب دوراً مميّزاً كقوة إقليمية؛ بسبب الأزمات الداخلية التي تعرّض لها على الصعيدين السياسي والأمني قبل عام 2014، وكان هنالك اعتقاد عند صانع القرار الخليجي بأنّ الشروع في التقارب العراقي-الخليجي من المحتمل أن يساعد في تعزيز التحالف الإقليمي بينهما، وبرزت مؤشرات لرؤية مشتركة عند مجلس التعاون تهدف إلى إحداث توازن في العلاقات الإقليمية ما بين العراق وإيران من جهة، وبين العراق ودول المجلس من جهة أخرى، في ضوء القبول الخليجي القائم على قناعة واقعية بالوضع العراقي الجديد، واستثمار فرص التعاون التي يوفرها ذلك التقارب مع العراق⁽⁵⁾.

4. عائشة آل سعد، محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني، الطبعة الأولى، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) 2018، ص75.

5. حسام حمدان، «قطر وإيران... علاقات متميزة على ضفتي الخليج»، موقع الجزيرة. نت، شوهده في 14/2/2007، على: <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1f83421-967c-43d4-8765-ace-3c2af6dc9>، 11/7/2021ktd.

وكانت مساعي العراق إعادة ترتيب تلك العلاقات كمهمة أساس في مواجهة مخاطر الإرهاب التي كانت تواجه البلاد، لذا شهدت المرحلة حالةً من الانفراج في علاقات العراق مع دول مجلس التعاون، وفي التقارب بين العراق والمملكة العربية السعودية التي قرّرت مع بداية عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز في عام 2015 أن تنخرط في الملف العراقي بحضور سياسي ودبلوماسي واقتصادي وأمني، والتأكيد على أنّ الاستقرار في العلاقات بين البلدين، سوف ينعكس على الاستقرار في علاقات العراق مع دول المجلس عامة.

برزت الأزمة الخليجية في عام 2014 والتي تعود في جذورها إلى حقبة سابقة من تاريخ الخليج؛ بسبب مشكلات حدودية وصراعات قبلية/سياسية، تجسّد في خلاف بين (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، والبحرين، مع مصر) من جهة، وقطر من جهة أخرى، فاقتزمت هذه المواجهة بعدد من التحديات الداخلية والخارجية التي هدّدت وحدة مجلس التعاون ووجوده ومستقبله⁽⁶⁾.

أمّا السبب السياسي للأزمة، فيعود إلى الدور القطري الجديد في المنطقة، والذي رأت فيه بعض دول مجلس التعاون تهديداً مباشراً أو غير مباشر لها، واستمرت تلك الإشكالية حتى تحوّلت إلى أزمة، ثم إلى قطيعة سياسية ودبلوماسية وإعلامية، وحصار تجاري واقتصادي إزاء قطر، ثم قرّرت الدول الرباعية تلك في نيسان/أبريل 2014 سحب سفرائهم من الدوحة، فتقدّمت بلائحة من ثلاثة عشر مطلباً في 22 حزيران/يونيو 2017 لإعادة علاقاتها مع قطر⁽⁷⁾.

ودامت الأزمة ثلاث سنوات ونصف من دون حلول، ومع الضغوط الأمريكية والوساطات الكويتية والعمانية، توصلت الأطراف المعنية إلى مصالحة مع قطر في نهاية حكم الرئيس «ترامب»، في (قمّة العلا) -وهي قمّة مجلس التعاون الخليجي (الدورة 41)- التي عُقدت في مدينة العلا شمال غرب المملكة في 5 كانون الثاني/يناير 2021، وأُنهت القمّة حصاراً برياً وجوياً وبحرياً على قطر،

6. « مفيد الزيدي، «السياسة الأمريكية تجاه الأزمة الخليجية»، مجلة دراسات دولية، المجلد 19، العدد 78-77، جامعة بغداد، (نيسان/أبريل - تموز/يوليو 2019)، ص 28.

7. Gulf Cooperation Council (GCC), Qatar and dispute mediation: a critical, Investigation», Contemporary Arab Affairs, volume8, Number4, October-December 2015, pp.535-552, see: The Gulf Crisis, The View from Qatar .edit by Rory Miller, (Doha: Hamad bin khalifa University Press, 2018).

وأزالت الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة في دول الخليج، وأعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي - نايف الحجرف - توقيع قادة دول مجلس التعاون الخليجي البيان الختامي للقمة لإعادة العلاقات بين دول المجلس، وإنهاء المقاطعة، والحصار المفروضين على قطر⁽⁸⁾.

ولم تكن المصالحة الخليجية لتحقيق مصالح دول مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل مثّلت مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية مشتركة، وكانت هناك أسباب عدّة دفعت للتوصل إلى المصالحة، وأبرزها⁽⁹⁾:

1. تحوُّف بعض دول مجلس التعاون من إحياء اتفاق نووي جديد مع إيران.
2. أثر الرئيس «ترامب» في تحقيق المصالحة من أجل زيادة الضغوط على إيران.
3. محاولة توحيد الصفوف لدول مجلس التعاون لمواجهة عودة إيران إلى النظام الدولي.
4. كان للانتخابات الأمريكية تأثيرها الواضح على المصالحة، بسبب الاختلافات بين تطلعات الرئيس «ترامب» ومنافسه الرئاسي «جو بايدن» إزاء المنطقة، إذ كان من المتوقع أن يتبع «بايدن» سياسة الرئيس «أوباما» فيما يخص السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الخليج، وربما سيسعى إلى إقامة توازن القوى (Balance of Power) في المنطقة بين دول مجلس التعاون وإيران عبر إحياء الاتفاق النووي الإيراني.
5. محاولة الرئيس «ترامب» أن يسجّل المصالحة الخليجية ضمن إنجازاته، لا سيّما أنّ الأزمة أساساً ظهرت في عهده، ومن ثمّ سعى بقوة للتوصل إلى مصالحة بين الأطراف الخليجية قبيل نهاية مدّته الرئاسية.

8. Picking up the pieces: The «,Noha Aboueldahab Gulf reconciliation, January 20, 2021, accessed on 21/7/2021, at: <https://www.brookings.edu/opinions/picking-up-the-pieces-the-path-to-gulf-reconciliation/>

9. إسلام حسن، «المصالحة الخليجية بين الانتخابات الأمريكية وقمة العلاء»، 14 كانون الثاني/يناير 2021، شوهده في 20/7/2021، على: <https://carnegieendowment.org/sada/83618>

العراق والمصالحة: استنتاجات وتوصيات

لقد استمر التحسُّن في العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون في عهد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بعد عام 2020، وتبلورت باتجاه النمو في التعاون المشترك لمواجهة الإرهاب، وتطوُّر العلاقات السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والتجارية، والاستثمارية، والأمنية، والثقافية، بين الجانبين، ومحاولة إقامة التوازن العربي في العراق عن طريق خلق بيئة للتعاون العراقي - الخليجي، على أساس أنَّ العراق بحاجة إلى الاستمرار في بناء علاقاته مع دول المجلس لكي يستعيد دوره العربي، مع الدعم الأمريكي والأوروبي لخطوات التقارب العراقي - الخليجي، وفي أن يكون العراق ضمن محور «الاعتدال العربي» إلى جانب دول مجلس التعاون ومصر والأردن⁽¹⁰⁾.

وسعى العراق إلى إقامة توازن في علاقاته مع المملكة العربية السعودية وقطر والتقارب معهما، لأنَّ العلاقات العراقية-الخليجية مهمة للطرفين وللمنطقة عموماً، ويرى العراق أنَّ العلاقات الجيدة بين دول مجلس التعاون تؤثر إيجابياً على علاقاته معها، وعلى علاقاته مع جيرانه (تركيا، وإيران) أيضاً، وسيستفيد هو من المصالحة الخليجية التي يعتقد أنَّها ستفتح المجال أمام العراق للعودة إلى محيطها الخليجي والعربي بعد فترة طويلة من الغياب، وأنَّ كلَّ خطوةٍ تؤدي إلى المصالحة والتهدئة في منطقة الخليج ستصبُّ في مصلحة العراق، والذي كان قد تحوَّل بعد عام 2003 إلى ساحة للصراع الإقليمي الدولي، وتضرَّر من توتُّر الأوضاع في المنطقة.

ومن بين نتائج المثمرة للمصالحة الخليجية للعراق، تحرُّك قطر السياسي والدبلوماسي، فترى «لينا الخطيب» أنَّه يظهر حين متابعة السياسة الخارجية القطرية «التوازن الذكي» الذي تسعى قطر إلى المحافظة عليه بين الاستقرار الداخلي والإقليمي (الخليجي)، وكسب النفوذ، (فالوساطة) هي الطريقة المفضَّلة عند قطر في السياسة الخارجية، وتجنُّب قطر الانحياز إلى أحد الأطراف، ومن ثمَّ تحافظ على موقفها المحايد، وعلى مكانتها كصديق للجميع⁽¹¹⁾، ويمكن أن تلعب قطر دوراً محورياً في تهدئة المنطقة بين العراق ودول مجلس التعاون، وربما بين إيران ودول المجلس أيضاً.

10. يحيى مفرح الزهراني، «العلاقات الخليجية مع دول الجوار الكبرى، إيران والعراق وتركيا... الدواعي الإستراتيجية والضوابط الحاكمة»، في: الخليج في سياق إستراتيجي متغير، محمد بدري عيد وجمال عبدالله (محرران)، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 165-166.

11. لينا الخطيب «السياسة الخارجية القطرية: حدود البراغماتية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 39-40، (صيف - خريف 2013)، ص 167.

وبالمقابل تواجه دول مجلس التعاون تحديات أساسية، تتمثل في مخاطر الإرهاب، والملف النووي الإيراني، والانسداد السياسي في العراق، والحرب اليمنية، وأزمة وباء «كورونا» المستمرة في العالم، مما يجعلها بحاجة إلى بناء تعاون إقليمي وخاصةً مع العراق، وفتح أبواب الحوار معه وصولاً إلى تحقيق الأمن باندماج العراق في المنظومة الأمنية الخليجية، واحتوائه كبلد عربي فاعل ومؤثر في المنطقة، لا سيما أنّ هناك علاقات تاريخية وعوامل مشتركة تربط العراق مع دول مجلس التعاون، وأهمية العوامل الإستراتيجية في ترصين الروابط وتطويرها بينهما، مع حرص دول مجلس التعاون للعمل لأن تكون المنطقة جسراً للتعاون بين هذه الدول، وبين القوى الإقليمية والدولية.

فيسعى العراق إلى تهدئة المنطقة بعيداً عن التوترات، لأنّه بالتأكيد سينعكس سلباً على الوضع الداخلي فيه، ويجد في التنسيق والوساطة بين المملكة العربية السعودية وإيران والاجتماعات بينهما على أرضيه في الأشهر الأخيرة، بأنّه يصبُّ في هذا الهدف له، في أن يكون العراق بلداً مستقراً وذا سيادة، وأداة تعاون وتفاهم بين مختلف الأطراف والقوى الإقليمية، لا سيما دول مجلس التعاون وإيران، ومن ثمّ سيسمح الوضع الجديد بعد المصالحة الخليجية للعراق في التحرك بحرية لتوثيق علاقاته مع جميع دول مجلس التعاون.

ولا يمكن تجاهل أنّ المصالحة الخليجية عائدة على العراق بمصالح ليست سياسية فحسب، بل اقتصادية وتجارية، فالعراق بحاجة ماسة إلى مشروع الربط الكهربائي مع دول مجلس التعاون؛ نظراً لمعاناته منذ سنوات من أزمة الكهرباء، إذ أعلن وصول مشروع هذا الربط إلى نسبة 85% وسينتهي العمل فيه صيف عام 2022، وسوف يقدّم (500) ميغاواط في المرحلة الأولى ستقدم لتغذية الشبكة الكهربائية في مدينة البصرة، فضلاً عن التبادل التجاري والتعاون الأمني والاستخباري، والاستثمارات الخليجية في المشروعات الاقتصادية والخدمية التي يحتاجها العراق، لا سيما المدن المحرّرة من قبضة تنظيم «داعش» الإرهابي بعد عام 2014.

وبعد التجارب الصعبة التي مرّ بها العراق عبر العقود الأربعة الأخيرة، فقد أدرك صانع القرار العراقي جيداً أهمية إنجاز المصالحة الخليجية، وأنّ خلق بيئة السلام في العلاقات بين دول مجلس التعاون هي لمصلحة الأطراف كافة، والتي يجب أن تتوحّد في إبعاد المنطقة عن الصراعات المسلحة، والجماعات المتطرّفة التي تهدّد الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن ثمّ سيخلق بيئة الاقتصاد والبناء التي يحتاجها العراق من مخرجات هذه المصالحة، لأنّه يسعى إلى الدخول في مجالات إعادة الإعمار في

الإسكان والخدمات العامة، والبنية التحتية، والتعليم والتكنولوجيا، والاستثمار، والصناعة الوطنية.

يمكن أن نعرض التوصيات العلمية والعملية في ختام هذه الدراسة على النحو الآتي:

1. هناك معادلة إستراتيجية قائمة على العبرة والدروس المستفادة من العلاقات المتدهورة التي شهدتها العلاقات العراقية-الخليجية بعد عام 1990، والتي كانت تشير إلى أن أمن العراق واستقراره مقترنان بعلاقاته الجيدة مع دول مجلس التعاون، وابتعادها عن الخوف والشك والريبة بنوايا العراق إزاء جيرانه، بحكم مقومات يمتلكها العراق من ثروات طبيعية، وقدرات بشرية، وموقع إستراتيجي، وإرث تاريخي وحضاري، تلك التي تشكّل ربّما هواجس عدم اليقين من قبل دول مجلس التعاون، ولا بدّ من صانع القرار العراقي تبديد تلك الهواجس وخلق بيئة آمنة ومستقرة في علاقات العراق مع دول مجلس التعاون، وفيها تتحقّق مصلحة وطنية عليا للعراق في حاضره ومستقبله، فالواقع السياسي يقول إنك لا يمكن أن تعيش بأمن وأمان ومن حولك جيران أنت في حالة خصام دائم معهم، فأنت لا تستطيع عن تعيّر حتمية الجغرافيا وخريطة الواقع.

2. لا يمكن تجاهل أن عالم السياسة يقوم على المصالح بين الدول، وكما قال «بلمرستون» -وزير الخارجية البريطاني- في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، مقولته المشهورة: «لا توجد صداقات دائمة، كما لا توجد عداوات دائمة، بل توجد مصالح دائمة بين الدول»، ونطبق الحال على دول مجلس التعاون التي عندها مصالح اقتصادية وتجارية واستثمارية مع العراق تسعى إلى تأمينها، وهذا الفكر يجب أن يتجسّد عند صانع القرار العراقي، لتطوير التعاون الإستراتيجي وتعزيزه مع دول المجلس في المجالات كافة، نظراً لحاجة العراق لمثل هذا التقارب والتعاون، مع وجود البيئة العراقية المؤاتية لحوافز التوجه الخليجي نحو التعاون معه، وتحقيق مصالح متبادلة للطرفين لما فيه خدمة الشعب العراقي أولاً، والشعب الخليجي ثانياً في الحاضر والمستقبل.

3. في تجارب الماضي القريب إشارة بوضوح إلى أن مقومات العراق الإستراتيجية والسياسية، لا تسمح له أن يكون بلداً تابعاً في تحالفات إقليمية أو دولية، ومن ثمّ لا بدّ أن يقتنع صانع القرار بأن يغادر تلك النظرية في التحالف مع هذا الطرف ضد الطرف الآخر، بل عليه أن يسمح بأن يكون بلده مسرحاً للصراعات، أو المنافسات الإقليمية، بل أن يتحوّل العراق إلى

بؤابة وحاضنة للتقارب والحوار بين مختلف الأطراف والقوى الإقليمية، لما فيه من مصلحة عليا للعراق، بأن تكون له بيئة داخلية آمنة ومستقرة بعد عقود طويلة من الحروب والصراعات؛ أثرت على مشروعه التنموي والنهضوي في أن يكون في صدارة دول الشرق الأوسط ازدهاراً ورخاءً لشعبه وأجياله القادمة.

4. هناك حقيقة تاريخية تجاهلها نظام صدام حسين، فلم يحسن علاقاته مع دول مجلس التعاون، ونظر إليها نظرة «دونية» في التعامل معها، بأنها عرب القبيلة والصحراء، ولم يدرك أنها تُعدُّ بالوصف الجيوبوليتيكي بحكم «الدول الصغيرة» (ما عدا المملكة العربية السعودية)، وهي أيضاً مع الشقيقات الأخرى لا يمكن لها أن تحقق أمنها القومي من دون التحالف مع القوى العظمى، إذ كانت بريطانيا في مقدّمة الدو العظمى، ثم بعد الحرب العالمية الثانية صارت الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى صنّاع القرار في العراق اليوم وغداً إدراك هذه الحقيقة، وتفهم مدى العلاقات التحالفية والإستراتيجية الأمريكية-الخليجية، وأن لا يحتملوا دول مجلس التعاون، بأن يتخذوا مواقف أو قرارات، أكبر أو أعظم من قدراتهم وإمكاناتهم، بل حتى مصالحهم العليا ومستقبلهم في قابل الأيام.

5. من جانب آخر، لا بدّ أن يدرك صانع القرار بأنّه كما تنظر القيادات السياسية الخليجية لعلاقتها «الوجودية» مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى بأهمية قصوى، فإن تلك الدول والقوى تنظر هي الأخرى بذات العين من الاهتمام بل ربّما أكثر في علاقتها الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون، ارتبطت بإرهاصات تاريخية وعلاقات سياسية ومصالح اقتصادية ومصادر الطاقة الإستراتيجية والتعاملات التجارية والفرص الاستثمارية المتبادلة، إذ أثبتت تجربة صدام حسين الخاطئة والكارثية في غزو الكويت وما تبعها، مقدار الأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية للكويت ولجميع دول مجلس التعاون، والنتيجة المستخلصة إشارة بكلّ وضوح الى أنّ مبدأ الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» عام 1980، والذي عرف بـ«مبدأ كارتر»، الذي قال فيه: «إنّ أمن الخليج، هو من أمن الولايات المتحدة الأمريكية»، ما زال قائماً وبقوة في السياسة الدولية، أيّ «إنّ الخليج هو بمنزلة «الخط الأحمر» للأمريكيين اليوم.